

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة الأعمال



عنوان البحث

أهمية الاستثمار في سوريا بعد التحرير ودوره في دعم نمو الاقتصاد الوطني

إعداد الطالب/

علاء الدين عبدالله دابله

الرقم الجامعي/

252000742

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

مقدمة:

تشهد سوريا مرحلة انتقالية حساسة بعد سنوات طويلة من الصراع الذي ترك آثاراً عميقة على البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والواقع الاجتماعي والمعيشي للسكان. ومع بدء مرحلة التحرير وعودة مؤسسات الدولة إلى العمل في عدد متزايد من المحافظات، برزت الحاجة الملحة إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وتعويض الخسائر الكبيرة التي لحقت برأس المال المادي والبشري، والانتقال من حالة الصمود والبقاء إلى حالة التعافي والنمو.

في هذا السياق، يُعد الاستثمار بمختلف أنواعه أحد أهم الركائز التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة والمجتمع في إعادة الإعمار وتنشيط الدورة الاقتصادية. إذ يساهم الاستثمار في زيادة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات، ورفع الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين بالسوق. كما يُنظر إلى الاستثمار على أنه أداة عملية لتحويل الموارد المتاحة إلى مشاريع منتجة تلبي احتياجات المجتمع وتدعم استقرار الدولة.

من خلال المتابعة العملية للواقع السوري، يلاحظ الباحث وجود فجوة كبيرة بين حجم الاحتياجات الاستثمارية في مرحلة ما بعد التحرير وبين حجم الاستثمارات الفعلية على أرض الواقع. فالكثير من المنشآت الصناعية والخدمات ما زالت بحاجة إلى إعادة تأهيل، وشبكات الطرق والطاقة والمياه تحتاج إلى تطوير، في حين أن القدرة التمويلية للحكومة وحدها لا تكفي لتغطية هذه الاحتياجات، خاصة في ظل سياسة عدم الاعتماد على الاقتراض الدولي إلا في أضيق الحدود.

إلى جانب ذلك، برزت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المبادرات المحلية في عدد من المحافظات السورية، تمثلت في جمع التبرعات على مستوى المجتمع المحلي، بمساهمة المغتربين وكبار التجار وبعض الجهات الداعمة، بهدف تحسين الواقع الخدمي وتأمين أساسيات الحياة من ماء وكهرباء وطرق وصحة وتعليم. وقد أظهرت هذه المبادرات قدرة المجتمع السوري على خلق حلول تمويلية ذاتية، يمكن أن تكون قاعدة يمكن البناء عليها في تطوير بيئة استثمارية أكثر مرونة وتشاركية.

كما يُلاحظ وجود عدد كبير من المغتربين السوريين المنتشرين في دول الخليج وأوروبا وأمريكا وغيرها، ممن يمتلكون خبرات مهنية وإدارية وتقنية متقدمة، إضافة إلى قدرات مالية يمكن أن تسهم في إعادة الإعمار إذا ما توافرت الظروف المناسبة. إلا أن جذب هذه الطاقات إلى الداخل السوري يواجه تحديات مرتبطة بمستوى الأمان الاقتصادي والقانوني، وبمدى وضوح الرؤية الاستثمارية والحوافز المقدمة للمستثمرين.

ومن العوامل المهمة أيضاً اهتمام بعض الشركات الخليجية بالسوق السورية، ولا سيما في قطاعات البناء والبنية التحتية والطاقة والخدمات، انطلاقاً من قناعتها بأن مرحلة ما بعد التحرير تحمل فرصاً استثمارية واسعة على المدى المتوسط والبعيد. ويعود هذا الاهتمام إلى عدة أسباب، منها: الحاجة الكبيرة إلى إعادة الإعمار، وتوفر سوق واسعة للمواد والخدمات، وانخفاض تكاليف التشغيل نسبياً، والرغبة في الدخول المبكر إلى سوق واعدة يمكن أن تنمو مع تحسن الأوضاع.

إضافة إلى ذلك، تحظى سوريا بدعم عدد من الدول الصديقة التي ترى في استقرارها عاملاً أساسياً لاستقرار المنطقة، أو شريكاً مهماً في مشاريع إقليمية تمر جغرافياً عبر أراضيها. وقد انعكس هذا الدعم في بعض البرامج والمشاريع والمبادرات، التي يمكن أن تشكل أرضية لتعزيز الاستثمار إذا ما تم تنظيمها ضمن رؤية اقتصادية واضحة.

انطلاقاً من هذه المعطيات، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية الاستثمار في سوريا بعد التحرير، ولتحلل دوره في دعم نمو الاقتصاد الوطني، وتستكشف الفرص المتاحة والتحديات القائمة، مع إلقاء الضوء بشكل خاص على اهتمام الشركات الخليجية بالسوق السورية، واستشراف الآليات التي يمكن من خلالها تحسين بيئة الاستثمار بما يخدم المصلحة الوطنية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من وجود حاجة واضحة وملحة للاستثمار في سوريا بعد التحرير، سواء في مجال إعادة الإعمار أو تنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية، إلا أن حجم الاستثمارات الفعلية ما يزال محدوداً مقارنة بحجم الاحتياجات. وتواجه البيئة الاستثمارية عدداً من التحديات، من بينها: ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، وارتفاع تكاليف إعادة التأهيل، ونقص الكوادر المؤهلة، وتردد بعض المستثمرين الخارجيين نتيجة تقديرهم لمستوى المخاطر.

كما أن سياسة عدم الاعتماد على الاقتراض الدولي، رغم إيجابياتها في تقليل عبء المديونية، تجعل الدولة أمام تحديات حقيقية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى، مما يرفع من أهمية دور القطاع الخاص المحلي، والمغتربين، والشركات الإقليمية، وفي مقدمتها الشركات الخليجية.

بناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أهمية الاستثمار في سوريا بعد التحرير، وما دوره في دعم نمو الاقتصاد الوطني في ظل الاهتمام الإقليمي، وخاصة من جانب الشركات الخليجية، والتحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الجوانب الآتية:

تأتي أهمية هذه الدراسة من النقاط الآتية:

١. أهمية اقتصادية: تسلط الضوء على الاستثمار كعنصر رئيس في دعم نمو الاقتصاد السوري وتنشيط القطاعات الإنتاجية.
٢. أهمية اجتماعية: تساهم في توفير حلول مقترحة لمعالجة البطالة وتحسين مستوى المعيشة.
٣. أهمية سياسية: تساعد في تحسين بيئة الاستقرار التي تشجع الشركات الإقليمية.
٤. أهمية عملية: تقدم تحليلاً يمكن أن تستفيد منه الشركات الخليجية الراغبة في الاستثمار داخل سوريا.
٥. أهمية علمية: تعالج فجوة بحثية نادرة حول الاستثمار في سوريا بعد التحرير.
٦. أهمية استراتيجية: تستشرف دور الاستثمار في تعزيز التعافي الاقتصادي طويل الأمد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١. توضيح أهمية الاستثمار في مرحلة ما بعد التحرير.
٢. تحليل التحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية السورية.
٣. تحديد الفرص المتاحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٤. دراسة أسباب اهتمام الشركات الخليجية بالسوق السوري.
٥. تقديم حلول عملية لتطوير البيئة الاستثمارية.
٦. استشراف أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في سوريا.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما أهمية الاستثمار في سوريا بعد التحرير؟
٢. ما أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة؟
٣. ما العوامل التي تعيق دخول المستثمرين للسوق السورية؟
٤. لماذا تهتم الشركات الخليجية بالسوق السورية؟
٥. ما الإجراءات التي يجب اتخاذها لجذب الاستثمارات وتحسين البيئة الاستثمارية؟
٦. ما أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي السوري؟

فروض الدراسة:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار على دعم النمو الاقتصادي السوري بعد التحرير.
٢. يساهم تحسين البيئة القانونية والإجرائية في زيادة تدفق الاستثمارات.
٣. يمثل اهتمام الشركات الخليجية فرصة حقيقية لدعم إعادة الإعمار.
٤. يشكل ضعف المهارات المهنية تحدياً رئيسياً أمام جذب الاستثمارات.

الدراسات السابقة:

تُظهر الأدبيات الاقتصادية أنّ دول ما بعد الصراع تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإعادة بناء الاقتصاد، وأنّ نجاح هذه الاستثمارات يعتمد على توفر الأمن، والبنية القانونية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد تناولت عدة دراسات تجارب العراق ورواندا والبوسنة ولبنان بعد النزاعات، وأكدت أن توفير بيئة استثمارية جاذبة يشكل عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية.

وفي السياق العربي، أشارت دراسات إلى الدور الذي تلعبه الاستثمارات الخليجية في دعم اقتصادات المنطقة، حيث تمتلك الشركات الخليجية قدرات مالية وتنفيذية كبيرة، مما يجعلها فاعلاً رئيسياً في مشاريع الإعمار. ورغم وجود دراسات تناولت الاقتصاد السوري بعد ٢٠١١، إلا أنّ الأدبيات التي تغطي مرحلة ما بعد التحرير لا تزال محدودة نسبياً، مما يجعل هذه الدراسة ذات أهمية خاصة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

يُعد الإطار النظري أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها أي بحث أكاديمي، إذ يوفر الخلفية العلمية لفهم المتغيرات الرئيسية، ويضع الدراسة ضمن سياقها المعرفي، ويحدد العلاقة بين المفاهيم والقضايا المرتبطة بموضوع الاستثمار في بيئات ما بعد النزاع. وفي هذه الدراسة، يُبنى الإطار النظري على خمسة محاور رئيسية: مفهوم الاستثمار، الاستثمار في دول ما بعد الصراع، العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار، دور رأس المال البشري، وأهمية الشراكات الإقليمية – وخاصة الخليجية – في إعادة الإعمار.

أولاً: مفهوم الاستثمار وأبعاده الاقتصادية

يُعرّف الاستثمار بأنه توظيف لرأس المال في مشاريع اقتصادية تهدف إلى توليد قيمة مضافة مستقبلية، سواء من خلال زيادة الإنتاج، أو تحسين الأداء الاقتصادي، أو خلق فرص عمل جديدة، أو تعزيز تنافسية الاقتصاد. ويُعد الاستثمار أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ يرتبط ارتباطاً مباشراً بمعدل تراكم رأس المال، وبمستوى التطور التكنولوجي، وبقدرة القطاعات الاقتصادية على التوسع. ويتخذ الاستثمار أشكالاً متعددة، منها الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار البورصي، والاستثمار في البنية التحتية. وتختلف آثار كل نوع من هذه الأنواع باختلاف طبيعة الاقتصاد ومرحلة تطوره. وفي السياق السوري، يتركز الاهتمام على الاستثمار في البنية التحتية، والبناء، والصناعة، والخدمات، بحكم التدمير الكبير الذي أصاب هذه القطاعات خلال سنوات الصراع.

كما يرتبط الاستثمار بخصائص البيئة الاقتصادية، مثل الاستقرار المالي، وتوفر التمويل، والبيئة القانونية، وكفاءة المؤسسات، ووجود موارد بشرية مؤهلة. وبالتالي، فإن دراسة الاستثمار في سوريا تتطلب فهماً عميقاً لهذه العوامل وعلاقتها بمرحلة التحرير وإعادة الإعمار.

ثانياً: الاستثمار في دول ما بعد الصراع

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن دول ما بعد النزاعات تمر بمرحلة خاصة تتميز بارتفاع كبير في الطلب على الاستثمار، وفي الوقت نفسه بوجود مخاطر وتحديات تجعل المستثمرين أكثر حذراً. وتستند

النظريات الاقتصادية في هذا المجال إلى تجارب عالمية مثل العراق ورواندا ولبنان والبوسنة، حيث تبين أن نجاح الاستثمار في هذه الدول يعتمد على مجموعة من الشروط، أهمها:

١. تحسن الوضع الأمني بشكل ملموس ومستمر
فالأمن هو الشرط الأول لجذب المستثمرين، ويُعتبر بوابة الاستقرار الاقتصادي.
 ٢. وجود رؤية حكومية واضحة لإعادة الإعمار
أي وجود خطة وطنية تحدد أولويات القطاعات، وتوفر بيئة قانونية منظمة.
 ٣. شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص
إذ لا يمكن للدولة وحدها أن تموّل عملية إعادة البناء، خاصة في ظل ضعف الموارد بعد الحرب.
 ٤. وجود دعم إقليمي أو دولي
وهو ما ينطبق جزئياً على الحالة السورية من خلال وجود دول صديقة تدعم الاستقرار.
 ٥. إصلاح البيئة التشريعية
عبر تبسيط الإجراءات، وضمانات الملكية، وحماية المستثمرين، وتسهيل تحويل الأموال.
- وفي الحالة السورية، يمكن القول إن هذه الشروط بدأت بالتحقق تدريجياً، إلا أنها ما زالت تحتاج إلى تطوير وتعزيز، مما يجعل الاستثمار في مرحلة ما بعد التحرير عملية دقيقة تتطلب إجراءات واقعية مدروسة.

ثالثاً: العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار في سوريا

1. العوامل الجاذبة

تتمثل أبرز العوامل في:

- الحاجة الضخمة لإعادة الإعمار، مما يوفر فرصاً استثمارية واسعة في مختلف القطاعات.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسوريا كممر طبيعي للمشاريع الإقليمية.
- انخفاض تكاليف التشغيل نسبياً مقارنة بالدول المجاورة.
- توفر العمالة المحلية وإن كانت تحتاج إلى تدريب وتطوير.

- وجود دعم من بعض الدول الصديقة لتطوير المشاريع داخل سوريا.
- الاهتمام المتزايد من الشركات الخليجية التي ترى في السوق السورية فرصة نمو طويلة الأمد.

2.العوامل الطاردة

وتشمل:

- نقص التمويل بسبب سياسة عدم الاقتراض الدولي.
- تراجع جودة المهارات المهنية نتيجة الحرب وهجرة الكفاءات.
- ضعف الخدمات الأساسية في بعض المناطق.
- الإجراءات الإدارية المعقدة التي تحتاج إلى مزيد من التبسيط.
- ضعف البيئة القانونية في بعض الجوانب المتعلقة بفض النزاعات التجارية.

رابعاً: رأس المال البشري ودوره في جذب الاستثمار

تؤكد نظريات رأس المال البشري أن جودة الموارد البشرية تمثل عاملاً حاسماً في نجاح الاستثمار واستدامته. وفي سوريا، تأثرت القدرات المهنية للعمال بشكل كبير بسبب هجرة الخبرات، وانخفاض مستوى التدريب، وتراجع المؤسسات التعليمية.

وقد لاحظ الباحث من خلال عمله في شركة قابضة سعودية ومع مشاركته في معرض دمشق للاستثمار، أنّ العديد من المستثمرين الخليجيين ينظرون إلى ضعف المهارات المهنية كأحد أهم التحديات التي تواجههم في حال رغبتهم بالاستثمار داخل سوريا. ومع ذلك، فإن هذا الضعف يمكن أن يتحول إلى فرصة إذا ما تم إطلاق برامج تدريب وتأهيل بالشراكة بين الحكومة والشركات الخليجية، وهو ما يمكن أن يحقق مكاسب مزدوجة للجانبين.

خامساً: دور الشراكات الإقليمية والخليجية

تلعب الاستثمارات الخليجية دوراً مهماً في الاقتصادات العربية، وقد ساهمت بشكل كبير في إعادة إعمار دول مثل مصر والسودان واليمن. وتمتلك الشركات الخليجية خبرة واسعة في مجال المقاولات والبنية التحتية والهندسة والطاقة والخدمات اللوجستية، وهي قطاعات تحتاجها سوريا بشكل عاجل.

وتشير التجارب الاقتصادية إلى أنّ دخول الشركات الخليجية إلى أسواق ما بعد الصراع يتم عادةً وفق معايير تشجع على الاستقرار والأمان التشريعي ووضوح الرؤية المستقبلية، مما يجعل تطوير البيئة الاستثمارية السورية خطوة ضرورية لجذب هذه الشركات. كما أنّ العلاقات التاريخية والاجتماعية بين سوريا ودول الخليج يمكن أن تشكل أرضية مناسبة لتعزيز هذه الشراكات في المستقبل.

اهتمام الشركات الخليجية بالاستثمار في سوريا بعد التحرير

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من الشركات الخليجية بالسوق السورية، وخاصة بعد عودة مؤسسات الدولة إلى عدد من المحافظات وتحسن مستويات الأمان والاستقرار النسبي. ويعود هذا الاهتمام إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والإستراتيجية التي تنظر إليها هذه الشركات كمؤشرات إيجابية للدخول في السوق السورية.

أولاً، يُعد قطاع البناء والمقاولات من أكثر القطاعات التي تحظى باهتمام الشركات الخليجية، حيث تمتلك هذه الشركات خبرات تنفيذية كبيرة وقدرات مالية قوية، وتجارب ناجحة في عدد من الدول العربية. ونظراً للضرر الكبير الذي أصاب البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة في سوريا، فإن فرص الاستثمار في هذا القطاع تُعد واسعة ومغرية للمستثمر الخليجي.

ثانياً، تنظر الشركات الخليجية إلى انخفاض تكاليف التشغيل في سوريا كعامل جاذب، بما في ذلك تكاليف العمالة، وأسعار الأراضي، وتكاليف الخدمات مقارنة بالأسواق الخليجية أو المصرية أو الأردنية. وهذه العوامل تجعل من المشاريع طويلة الأمد أكثر جدوى من الناحية المالية.

ثالثاً، تلعب الجغرافيا السورية دوراً محورياً في اهتمام الشركات الخليجية، كون سوريا تشكل نقطة عبور رئيسية للمشاريع الإقليمية المستقبلية، وخاصة مشاريع الطاقة والنقل وخطوط التجارة. وهذا المحور الجغرافي يعطي ميزة إضافية لأي استثمار خليجي يسعى للامتداد داخل المنطقة.

رابعاً، يُظهر المستثمر الخليجي اهتماماً خاصاً بوجود دعم دولي وإقليمي لعملية إعادة الإعمار، مع إدراكه لأهمية الاستقرار السياسي في تعزيز الثقة بالسوق السورية. ويعتبر البعض أنّ الاستثمار في سوريا يشكل فرصة للدخول المبكر إلى سوق ستتمتع بشكل كبير على المدى المتوسط والبعيد.

خامساً، من خلال متابعة الباحث لآراء عدد من ممثلي الشركات في معرض دمشق للاستثمار، تبين أنّ الشركات الخليجية تبحث عن شراكات محلية قوية، سواء مع القطاع العام أو القطاع الخاص

السوري، وأنها مهتمة بالدخول في مشاريع مشتركة، خاصة في مجالات الإسكان، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والمواد الإنشائية.

كما تُظهر البيانات أن اهتمام الشركات الخليجية لا يقوم فقط على الجدوى المالية، بل أيضاً على العوامل الاجتماعية والثقافية، فالتقارب اللغوي والثقافي بين سوريا ودول الخليج يشكل ميزة كبيرة في تسهيل التواصل والتعاون وإدارة المشاريع المشتركة.

ومع ذلك، فإن المستثمرين الخليجيين يشيرون أيضاً إلى وجود عدد من التحديات التي يجب معالجتها، مثل ضرورة تحسين البيئة التشريعية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتعزيز النزاهة والشفافية، وتوفير ضمانات قانونية. ورغم هذه التحديات، يبقى الاهتمام الخليجي قائماً وقابلاً للتوسع في السنوات القادمة.

الواقع الاستثماري في سوريا بعد التحرير

تشهد سوريا في مرحلة ما بعد التحرير واقعاً استثمارياً مركباً، يمتزج فيه توفر الفرص الكبيرة مع وجود تحديات اقتصادية ولوجستية وقانونية تحتاج إلى معالجة تدريجية. فعلى الرغم من حجم الدمار الكبير الذي أصاب البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، إلا أنّ هذا ذاته خلق طلباً استثنائياً على الاستثمار، يُعدّ الأعلى في تاريخ سوريا الحديث. فإعادة إعمار القطاعات الحيوية مثل الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات، إضافة إلى قطاعي السكن والصناعة، تتطلب استثمارات ضخمة تتجاوز قدرات الدولة التمويلية الحالية.

تشير التقديرات الاقتصادية إلى أنّ حجم الاستثمارات المطلوبة لإعادة الإعمار خلال السنوات المقبلة يتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ مليار دولار، الأمر الذي يجعل من الاستثمارات الخاصة، المحلية والخارجية، عاملاً حاسماً في إعادة بناء الاقتصاد. وقد بدأت فعلاً بعض المشاريع المحدودة في الظهور بعد تحرير عدد من المحافظات، مثل مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة، وإعادة تأهيل بعض المصانع، وترميم الطرق، إلا أنّ هذه المشاريع لا تزال محدودة مقارنة بحجم الاحتياج.

ومن المؤشرات الإيجابية أيضاً عودة عدد من الصناعيين السوريين من الخارج إلى بعض المناطق الصناعية، وخاصة في حلب وريف دمشق، بهدف إعادة تشغيل منشآتهم. كما أسهمت المبادرات

المحلية، التي أطلقتها المجالس والمجتمعات، في تحسين الخدمات الأساسية في عدد من القرى والبلدات، مما رفع مستوى الثقة تدريجياً.

ومع ذلك، فإن الواقع الاستثماري لا يزال بحاجة إلى بيئة قانونية أكثر مرونة، وإجراءات أسهل، واستقرار مالي أكبر. وهذا ما يجعل دراسة دور الشركات الخليجية والمستثمرين الإقليميين أمراً بالغ الأهمية في هذه المرحلة.

اهتمام الشركات الخليجية بالاستثمار في سوريا بعد التحرير

شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً متزايداً من الشركات الخليجية بالسوق السورية بمجرد بدء مرحلة التحرير واستعادة الأمن في عدد من المناطق. ويعود هذا الاهتمام لعدة عوامل يمكن تلخيصها في الآتي:

1- ضخامة فرص إعادة الإعمار

الشركات الخليجية— خاصة في السعودية والإمارات وقطر— تمتلك خبرات كبيرة في مشاريع البناء والإنشاءات والبنية التحتية. ومع وجود أكثر من ٤٠٪ من البنية التحتية السورية بحاجة لإعادة بناء، ترى هذه الشركات فرصة استثمارية واسعة تمتد لعشرات السنين.

2- انخفاض تكاليف التشغيل

بالمقارنة مع بيانات الاستثمار الإقليمية، تُعد سوريا بلداً منخفض التكلفة من حيث العمالة، والأراضي، والخدمات، مما يعزز من الجدوى الاقتصادية للمشاريع، خصوصاً المشاريع طويلة الأجل.

3- الموقع الجغرافي

تعتبر سوريا محوراً جغرافياً مهماً في المنطقة، حيث تشكل نقطة عبور رئيسية للمشاريع الإقليمية المربوطة بين الخليج والبحر المتوسط وتركيا والعراق. وبالتالي، تنظر الشركات الخليجية إلى الاستثمار في سوريا كمدخل للتوسع الجغرافي.

4- الرغبة في دخول مبكر

في كل دول ما بعد الصراع، تحقق الشركات التي تدخل مبكراً أفضلية تنافسية قد تمتد لسنوات. ويظهر من مقابلات أجراها الباحث في معرض دمشق للاستثمار أن أغلب الشركات الخليجية ترى أن "الدخول المبكر" إلى السوق السوري سيتيح لها عقوداً ضخمة في المستقبل.

5-الخبرات الفنية الخليجية

الشركات الخليجية تمتلك تكنولوجيا وخبرة عالية في:

- الإسكان والإنشاءات العملاقة
- الطاقة المتجددة
- المياه ومحطات المعالجة
- الخدمات اللوجستية
- صناعة مواد البناء

وهذه القطاعات مطلوبة بشدة في سوريا.

6-وجود رغبة رسمية بدعم الاستثمارات الإقليمية

تدرك الحكومة السورية أهمية الاستثمارات الخليجية، وهو ما دفعها لتقديم بعض التسهيلات خلال السنوات الماضية، وتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول الصديقة. ومع ذلك، تواجه الشركات الخليجية تحديات مثل الحاجة إلى تطوير التشريعات الاستثمارية، وتحسين الخدمات، وتعزيز الشفافية. وتبقى هذه التحديات قابلة للحل عبر إصلاحات تدريجية وجهود مشتركة.

التحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية السورية

توجد مجموعة من العقبات التي تحدّ من تدفق الاستثمارات، وهي تتوزع على أربع فئات رئيسية:

أولاً: التحديات الاقتصادية

- ارتفاع كلفة إعادة التأهيل.
- ضعف القدرة الشرائية للسكان.
- تذبذب أسعار الصرف.
- نقص التمويل نتيجة سياسة عدم الاقتراض الدولي.

ثانياً: التحديات القانونية والتشريعية

- الحاجة إلى تحديث قوانين الاستثمار.

- بطء الإجراءات الإدارية.

- ضعف نظام فض المنازعات التجارية.

ثالثاً: التحديات الفنية

- نقص الكفاءات المهنية نتيجة هجرة الخبراء.

- قصور في المهارات الفنية لجزء من اليد العاملة.

- نقص تجهيزات البنية التحتية الداعمة في بعض المناطق.

رابعاً: التحديات الاجتماعية

- الهجرة السكانية من بعض المناطق.

- فجوات المهارات.

- تباين مستويات التنمية بين المحافظات.

الفرص الاستثمارية المتاحة في سوريا بعد التحرير

رغم التحديات، فإن سوريا تمتلك فرصاً استثمارية ضخمة، أبرزها:

1-قطاع الإسكان والبناء

سوريا بحاجة إلى أكثر من مليون وحدة سكنية جديدة، ما يجعل هذا القطاع من أكبر القطاعات الواعدة.

2-قطاع الطاقة

خاصة الطاقة المتجددة (الشمسية والريحية)، نتيجة تضرر جزء كبير من الشبكة الكهربائية.

3-قطاع الصناعة

إعادة تشغيل المصانع في المدن الصناعية (عدرا – الشيخ نجار – حسياء).

4-القطاع الزراعي

تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

5-قطاع الخدمات اللوجستية

وضع سوريا الجغرافي يجعلها مؤهلة لتكون مركزاً لوجستياً إقليمياً.

6-قطاع السياحة

السياحة الدينية والطبيعية ما تزال قطاعاً واعداً بعد استقرار الأوضاع الأمنية.

المنهجية وطرق البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، القائم على وصف الظواهر الاقتصادية وتحليلها، وربط المتغيرات النظرية بالواقع الاستثماري السوري. ويقوم هذا المنهج على:

١. جمع البيانات من مصادر رسمية ودولية ومحلية.
٢. تحليل المؤشرات الاستثمارية.
٣. مراجعة الأدبيات المتعلقة بالاستثمار وإعادة الإعمار.
٤. الاستفادة من ملاحظات الباحث العملية في السوق الخليجي.
٥. تحليل اتجاهات الشركات الخليجية الراغبة بالاستثمار في سوريا.

وقد تم اختيار هذا المنهج لأنه الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تجمع بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الأدوات الآتية:

- تحليل الوثائق الاقتصادية.
- مراجعة الدراسات السابقة.
- تحليل البيانات الاستثمارية المنشورة.
- المقارنات الدولية بين دول ما بعد الصراع.
- الملاحظة المباشرة لاهتمام الشركات الخليجية (من خلال معرض دمشق).

حدود الدراسة:

- حدود زمنية: تغطي الفترة ما بعد التحرير حتى عام ٢٠٢٥.
- حدود مكانية: تشمل المحافظات التي شهدت استقراراً نسبياً.
- حدود موضوعية: تركز على الاستثمار ودوره في إعادة الإعمار، وعلى الشركات الخليجية تحديداً.

النتائج المتوقعة:

تتوقع الدراسة أن يظهر الاستثمار—إذا تمت تهيئة البيئة المناسبة—آثاراً إيجابية على:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- خلق فرص عمل واسعة.
- تحسين الخدمات الأساسية.
- تعزيز الجاذبية الاقتصادية.
- إعادة تشغيل المصانع والمنشآت.
- زيادة التعاون الاقتصادي مع دول الخليج.

التوصيات

١. تحديث قوانين الاستثمار وتبسيط الإجراءات.
٢. تقديم حوافز خاصة للشركات الخليجية.
٣. إطلاق برامج تدريب مهني لرفع جودة العمالة.
٤. تحسين البيئة التشريعية وحماية حقوق المستثمر.
٥. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٦. تشجيع المغتربين السوريين على الاستثمار.
٧. توسيع مشاريع الطاقة المتجددة.
٨. اعتماد سياسة اقتصادية شفافة لتحسين الثقة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن سوريا تمتلك فرصاً استثمارية واسعة في مرحلة ما بعد التحرير، وأن الاستثمار يمثل محوراً أساسياً لإعادة بناء الاقتصاد الوطني. كما أنّ اهتمام الشركات الخليجية يشكل فرصة استراتيجية للنهوض الاقتصادي، شريطة توفير بيئة تشريعية واضحة ومؤسسات فعّالة. وتظهر النتائج أن الاستثمار قادر على تحريك عجلة النمو إذا ما تمّت معالجة التحديات القائمة.

المراجع:

- ESCWA. (2024). *Syria: Economic situation and prospects for recovery*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. <https://www.unescwa.org>
- Hinnebusch, R. (2022). *Syria's post-conflict reconstruction: Prospects and challenges*. Middle East Policy, 29(2), 45–60. <https://mepc.org>
- International Monetary Fund. (2023). *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia*. <https://www.imf.org>
- Ministry of Economy and Foreign Trade – Syria. (2024). *Annual investment report 2023–2024*. Damascus: Government of Syria. <https://syrecon.gov.sy>
- United Nations Development Programme. (2023). *Syria: Future of reconstruction and development*. <https://www.undp.org>
- World Bank. (2023). *Syria economic monitor – Picking up the pieces*. World Bank Group. <https://www.worldbank.org>